

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2.12
TD/B/COM.2/EM.4/3
18 June 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا
المالية المتصلة بذلك

تقرير اجتماع الخبراء المعني بنمو أسواق رأس المال المحلية،
وخاصة في البلدان النامية، وعلاقته باستثمارات الحوافز المالية الأجنبية

المعقد في قصر الأمم، جنيف،
من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨

المحتويات

الصفحة

٢ الاستنتاجات المتفق عليها	أولاً -
٤ موجز الرئيس	ثانياً -
٩ المسائل التنظيمية	ثالثاً -

المرفق

١١ الحاضرون
----	----------------

أولا - الاستنتاجات المتفق عليها^(١)

١- في أعقاب مناقشة اتسمت بالحيوية حول القضايا المتصلة بالعلاقة بين نمو أسواق رأس المال المحلية واستثمارات الحوافظ المالية الأجنبية، برز تفاهم مشترك بشأن القضايا التالية:

١١' اعترف بالدور المتزايد أهمية الذي تؤديه استثمارات الحوافظ المالية باعتبارها مصدرا من مصادر التمويل للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، فضلا عن البلدان الصناعية. ومع تزايد تعقد النظام المالي المحلي، قد يصبح التمييز بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحوافظ المالية الأجنبية واهيا نظرا إلى أن المستثمرين المباشرين بإمكانهم استعمال أساليب الهندسة المالية لتحويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى شكل أكثر سيولة من أشكال الاستثمار.

١٢' إذا أُريد الاحتفاظ بالفوائد المتأتية من حرية انتقال رؤوس الأموال فلا بد من التصدي لمشاكل الاضطرابات المالية وما يترتب عليها من آثار اجتماعية - اقتصادية سلبية على الصعيدين الوطني والدولي. وفي عالم يتسم بكثرة انتقال رؤوس الأموال وشدة التقلبات المالية، لا بد من إرساء أسس سليمة للاقتصاد الكلي ووضع سياسات نقدية ومالية مناسبة، إلا أن ذلك لا يكفي وحده لاجتذاب تدفقات ثابتة من الاستثمارات وتلافي الاضطرابات المالية.

١٣' اتفق أيضا على أن من الشروط المسبقة الهامة لمنع الأزمات المالية وجود نظام مالي سليم يخضع لإطار تنظيمي جيد وإشراف متين على عمليات القطاع المصرفي وقطاعي الأوراق المالية والتأمين. واعترف بالفوائد المحتملة للمبادئ المتفق عليها دوليا، كالمبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال التي وضعتها لجنة بازل.

١٤' تدل المناقشة المتعلقة بالعملية الجارية لتحرير القطاع المالي على أن البلدان قد تفضل اعتماد تدابير حذرة وجيدة التسلسل لتحرير القطاع المالي الداخلي والخارجي، حسب مستوى تنميتها وظروفها الخاصة، مع تحليل آثار كل مرحلة من مراحل التحرير قبل الانتقال إلى المرحلة التالية.

١٥' يجب أيضا تشجيع الادخار المحلي وتنمية أسواق رأس المال المحلية والمستثمرين المؤسسيين، بما في ذلك مخططات الاستثمار الجماعية كصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار المشتركة، للتحرر من الاعتماد على تمويل الاستثمارات الخارجية. ومن شأن ذلك أيضا أن يساعد على تخفيف آثار الأزمات المالية الدولية.

١٦' إن اختيار نظام مناسب لأسعار الصرف والحفاظ عليه، حسب الظروف الخاصة بكل بلد، خليق بتأدية دور هام أيضا في الحد من التقلبات المالية.

- ٧٧' اتفق على أنه ينبغي تشجيع التعاون الإقليمي بغية تعزيز قدرة بلدان المنطقة الواحدة على مواجهة التقلبات المالية. ويمكن أن يتخذ هذا التعاون أشكالا شتى، كالتعاون النقدي والمالي، وتوحيد قواعد الكشف عن البيانات المالية ومعايير المحاسبة وقواعد الإنفاذ.
- ٧٨' من المهم للغاية زيادة شفافية المعلومات على الصعيدين الكلي والجزئي لبلد من البلدان. ومن الضروري أيضا إسباغ الشفافية والجودة على المعلومات المالية المتعلقة بالمتعاملين في الأسواق وتوحيد البيانات الإحصائية والبيانات المالية.
- ٧٩' من المهم للغاية أيضا تحسين النظام المالي العالمي الراهن لمواجهة التحديات التي تطرحها عولمة الأسواق المالية.
- ٨٠' يوصى بأن يواصل الأونكتاد دراسة التدابير الكفيلة بمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على وضع سياسات ملائمة لاجتذاب تدفقات ثابتة من الاستثمارات الأجنبية. وينبغي أن تواصل أمانة الأونكتاد عملها في هذا المجال بالتعاون مع غيرها من المؤسسات الدولية والإقليمية المختصة.

ثانيا - موجز الرئيس

١- اعترف على نطاق واسع بالفوائد المتأتية من تدفقات رؤوس الأموال والتجارة في الأصول من حيث تكميل المدخرات المحلية، وتوفير التكنولوجيا والدراية العملية وتحسين إدارة الشركات. إلا أن ثمة حاجة إلى تحسين فهم المخاطر المرتبطة بتحرير وعولمة الأسواق المالية على نطاق واسع، بما في ذلك الإسراع في إدماج الاقتصادات السوقية الناشئة في النظام المالي العالمي.

٢- واعترف عموما بأنه مع تغير هيكل الأسواق المالية الدولية أخذت استثمارات الحوافظ المالية تضطلع بدور هام باعتبارها مصدرا من مصادر التمويل الخارجي للأسواق الناشئة. وفي بعض بلدان الاقتصاد السوقي الناشئة أتاح نمو أسواق رأس المال المحلية أيضا توجيه المدخرات المحلية بصفة متزايدة نحو أسواق رأس المال هذه.

٣- إلا أنه على الرغم من تشجيع استثمارات الحوافظ المالية الأطول أجلا، أُعرب عن القلق إزاء ما يتسم به هذا النوع من الاستثمارات من تقلب شديد. وتضاربت الآراء حول دور استثمارات الحوافظ المالية في تطور الأزمة المالية الأخيرة التي شهدتها منطقة شرق آسيا. فمن جهة أولى، تبين أن مستثمري الحوافظ المالية، ولا سيما صناديق الاستثمار المشتركة في الولايات المتحدة، استجابت للأزمة في شرق آسيا بصورة موزونة. فقد عمد المساهمون في الصناديق المشتركة في الولايات المتحدة التي كانت تستثمر أموالا في الأسواق الناشئة إلى سحب جزء صغير من استثماراتهم على نحو مطرد، وقام مديرو الحوافظ المالية بعمليات شراء وبيع اقترنت بعائدات ولكنها كانت محدودة بالقياس إلى درجة تقلب الأسواق. ومن جهة أخرى، ذهب البعض إلى أن سحب الاستثمارات بصورة مفاجئة وعمامة أثناء الأزمة من البلدان التي كانت تتمتع فيما يبدو بأسس اقتصادية جيدة أدى إلى اختلالات كبيرة في الأسواق المالية المحلية بسبب التغيرات الشديدة التي طرأت على حجم السيولة والانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار سوق الأوراق المالية.

٤- ولمواجهة تقلب استثمارات الحوافظ المالية، اقترح تنفيذ تدابير جديدة على الصعيدين القطري والإقليمي. ومن هذه التدابير ما يلي:

١١ تشجيع إنشاء صناديق استثمار ذات رأس مال محدود بدلا من الصناديق المشتركة، لأن الاستثمارات في الأولى مستقرة نسبيا (إذ أنها ليست مقيدة بالتزامات سداد). غير أنه أشير إلى أن المستثمرين لا يجذبهم كثيرا استثمار أموالهم في صناديق الاستثمار المحدودة لأنها غالبا ما تتعامل بأموالهم بأسعار مخفضة.

١٢ إصدار إيصالات إيداع أمريكية وعالمية وغيرها من الأدوات المشابهة على الصعيد الإقليمي، كإيصالات الإيداع الخاصة بجنوب شرق آسيا، وهي أدوات سيجري إصدارها في اقتصاد إقليمي أمتن وأكثر استقرارا. ورأى بعض المشاركين أن إصدار إيصالات الإيداع الأمريكية والعالمية لا يساهم في تنمية أسواق رأس المال المحلية. ويمكن أن تحد هذه الأدوات من تقلب تدفقات الاستثمارات، ولكن لا سبيل إلى حماية الأسواق المحلية حماية مطلقة من آثار

تقلب الأسعار بسبب تجارة الموازنة (شراء الأوراق المالية في سوق وبيعها فوراً في سوق أخرى).

٣٠ توفير حوافز خاصة للتشجيع على تحديد فترة حياة دنيا (سنة أشهر إلى سنة) لاستثمارات الحوافز المالية الأجنبية. وينبغي تطبيق هذه الحوافز في البلدان المتجاورة أو على أساس إقليمي لضمان فاعليتها. واعتمد بعض البلدان نظاماً ضريبياً متميزاً حسب مدة الاستثمار. إلا أن هذه الحوافز الضريبية قد لا تكون فعالة في تشجيع الاستثمارات الطويلة الأجل لأن معلومات جديدة قد تظهر وتحمل المستثمرين على البيع على الرغم من الحوافز الضريبية. وأشار إلى أنه ينبغي تطبيق الحوافز الضريبية لفترة الحياة الدنيا على المستثمرين الأجانب والمحليين على قدم المساواة. ولكن لما كانت الصناديق المشتركة في الولايات المتحدة ملزمة قانوناً بتسديد قيمة الأسهم في غضون فترة تتراوح بين ثلاثة وسبعة أيام، فإن فرض فترة حياة دنيا سيكون مثبطاً قوياً يثني هذه الصناديق عن الاستثمار. وفرضت بعض البلدان على تدفقات رؤوس الأموال إليها اشتراطات غطاء هي في حقيقة الأمر بمثابة فرض ضريبة.

٤٠ تعبئة المدخرات المحلية عن طريق اعتماد التشريعات والحوافز المناسبة بغية الحد، قدر الإمكان، من الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية. وفي هذا الصدد، من شأن إنشاء قاعدة محلية من المستثمرين المؤسسيين، كصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار المشتركة، أن يساعد على زيادة معدل الادخار المحلي.

٥٠ التحاور مع مديري الصناديق لتشجيعهم وإقناعهم بمعاملة الأسواق الناشئة بوصفها شريكاً في الأجل الطويل.

٦٠ من شأن التعاون النقدي الإقليمي أن يحد من سوء التنسيق بين العملات في المنطقة الواحدة، ومن ثم خفض خطر حملات المضاربة. واقتُرِح إنشاء مؤشر مشترك لتثبيت عملات بلدان المنطقة نفسها بغية الحد من تخفيض قيمة العملات لأغراض تنافسية. واستُصوب أيضاً اعتماد معايير وقواعد مشتركة، على أساس إقليمي في مرحلة أولى، بشأن تقديم التقارير المالية، والكشف عن بيانات الشركات، وآداب المهنة، والإنفاذ.

٧٠ يمثل استقرار أسعار الصرف الحقيقية عند مستوى مناسب عاملاً أساسياً في تشجيع الاستثمارات السليمة لأنه يعطي المستثمرين الإشارة الصحيحة. ومن شأن إتاحة قدر معين من المرونة في أسعار الصرف الاسمية أن يزيل الضمانة الملازمة لنظام أسعار الصرف الثابتة ضد مخاطر تقلب أسعار الصرف، خاصة إذا كانت حماية أسعار الصرف الثابتة تكلف حكومة البلد ثمناً باهظاً. أما التقلب المفرط في أسعار الصرف فيمكن أن يسيئ إلى التجارة الخارجية ويزيد تكاليف الشركات لاضطرارها إلى حماية نفسها من تقلبات أسعار الصرف.

٥- ولوحظ أيضا أن التمييز بين الاستثمارات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل في الأسواق الأكثر تقدما (بين تدفقات الاستثمار المباشر وتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل مثلا) ليس واضحا لأن أصحاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكنهم استخدام أساليب الهندسة المالية المعقدة لجعل استثماراتهم أكثر سيولة. إلا أن ذلك لا يزيل الفوارق الأساسية بين خصائص الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخصائص الاستثمارات الحوافظ المالية، وهي أن الأولى تنطوي على التزام طويل الأجل، بينما تنجذب الثانية إلى الأرباح الرأسمالية المتأتية من حركة أسعار الأوراق المالية.

٦- وفيما يتعلق بالآزمات المالية، ذكر أن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية بالغة الارتفاع بالنسبة إلى البلدان المتأثرة. والأسس الاقتصادية السليمة لا غنى عنها في هذا الصدد إذا أُريد الحد من خطر التعرض للاضطرابات المالية. إلا أنه في أعقاب الآزمات المالية الأخيرة، اتسع نطاق المعايير الشاملة للأسس الاقتصادية ليتجاوز عوامل الاقتصاد الكلي التقليدية ويضم عوامل جديدة كصحة الأسواق المالية المحلية، وجودة اللوائح المصرفية، والإشراف، وقوانين الإفلاس، وقواعد الإنفاذ.

٧- وتبين من المناقشة المتعلقة بتمويل التنمية أن ثمة ثلاثة أهداف ينبغي أن يحققها النظام المالي الجيد على الصعيدين الوطني والدولي هي: (١) جمع المدخرات بفعالية وتوزيعها بكفاءة؛ (٢) اتخاذ ما يلزم من تدابير التحوط والوقاية من الصدمات وتوخي الرد المناسب على الآزمات؛ (٣) توخي تدفق التمويل الخاص إلى البلدان النامية بصورة سلسة ومطردة. ولا ينبغي السعي إلى إقامة النظام الأمثل قبل إنشاء إطار يتيح الوفاء بهذه الأهداف الثلاثة، بل يتعين إنشاء ما يبدو أنه إطار سليم ومعقول ثم إدخال تحسينات تدريجية على مر الزمن.

٨- ولا يعني الهدف الأول بالضرورة تحرير القطاع المالي، مما يمكن أن يؤدي في ظروف معينة إلى عواقب وخيمة، وإنما قد يقتضي تحقيق هذا الهدف إعادة تنظيم القطاع المالي. وفيما يخص الهدف الثاني، تستتبع تدابير التحوط إقامة نظام يقضي بتأمين الودائع المصرفية، وتحديد مقرض الملاذ الأخير، وتوخي اعتمادات لحالات الطوارئ، وحياسة احتياطي رسمي كاف، بما في ذلك اتخاذ توجه جديد في إدارة احتياطي النقد الأجنبي على ضوء ازدياد حركة تدفقات رؤوس الأموال. أما على الصعيد الدولي، فيقتضي الأمر أيضا تحديد مقرض الملاذ الأخير، كصندوق النقد الدولي، وفي بعض الحالات مصرف التسويات الدولية. وينبغي أيضا العمل على تحقيق الأهداف الثلاثة عن طريق وضع إطار تنظيمي وإشرافي مناسب.

٩- أما عن الإشراف المصرفي السليم وما إذا كان يستطيع منع نشوء فقاعات الأصول، فقد ذكر أن ظروف الاقتصاد الكلي السليمة يمكن إذا ما اقترنت بإشراف مصرفي سليم أن تحد بعض الشيء من تواتر فقاعات الأصول هذه، ولكنها لا تستطيع القضاء عليها قضاء مبرما. وأشار أيضا إلى أنه إذا كانت تكلفة الإشراف المصرفي عالية فعلا فإن الإشراف الضعيف أعلى تكلفة.

١٠- وحددت خمسة شروط مسبقة لتحقيق الإشراف المصرفي الفعال هي:

١١- انتهاج سياسات سليمة ومستدامة في الاقتصاد الكلي؛

٢٢ وجود هيكل أساسي عام متطور يتضمن نظاما من القوانين التجارية، ومبادئ وقواعد المحاسبة الواضحة، ومراجعي الحسابات المستقلين، ونظام دفع ومقاصة مأمون وفعال لتسوية المعاملات المالية:

٢٣ توافر الانضباط السوقي الفعال، وهذا متوقف على تدفق المعلومات بصورة كافية إلى المشاركين في السوق، وتوفير حوافز مالية مناسبة لمكافأة المؤسسات ذات الإدارة الجيدة، واتخاذ ترتيبات تكفل عدم حماية المستثمرين من تبعات قراراتهم؛

٢٤ اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل المشاكل المصرفية حلا ناجعا؛

٢٥ وضع آليات لإتاحة مستوى مناسب من تدابير الحماية النظامية (أو شبكة الأمان العامة).

١١ - ولا يمكن بل لا ينبغي أن يضمن الإشراف عدم إفلاس المصارف. فالإفلاس في الاقتصاد السوقي هو جزء من المجازفة. والتنفيذ هو أكثر الجوانب حساسية، وهو يمثل عملية مستديمة بطبيعتها، تبعا للظروف الأولية السائدة في بلد من البلدان. والمبادئ الأساسية هي عبارة عن مجموعة من المبادئ التوجيهية الرامية إلى توفير إطار عام للإشراف المصرفي الفعال، ينبغي تكميله على الصعيد القطري على ضوء الشروط والمخاطر الخاصة بكل بلد. وثمة بلدان يتوافر فيها جانب كبير من الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لتنفيذ المبادئ التوجيهية تنفيذا فعالا، وقد لا يستغرق فيها التنفيذ الكامل وقتا طويلا. وثمة بلدان أخرى تقتضي فيها العملية إجراء عدد من التغييرات الكبيرة التي تستغرق وقتا أطول، بما في ذلك إجراء التغييرات القانونية المناسبة (لوضع أحكام قانون العقود، وحقوق الملكية، وترتيبات الضمان الإضافية، وترتيبات الإعسار والإفلاس)، واتخاذ خطوات لزيادة توافر خبراء السوق في مجالات القانون، والمحاسبة، وتحليل الائتمان، وإدارة المخاطر، وأجهزة القطاع الخاص (بما في ذلك وكالات تقدير الملاءة والمحليون الخاصون).

١٢ - وذكر أنه ينبغي إخضاع جميع المصارف لإشراف فعال، بصرف النظر عن مقر عملها، وبما في ذلك المصارف الموجودة في المراكز المالية اللإقليمية. وطرح سؤال حول وظيفة الإشراف المصرفي وما إذا كان ينبغي تأديتها في إطار المصرف المركزي أم لا؛ ورأت أغلبية البلدان أن تأدية هذه الوظيفة في إطار المصرف المركزي أنسب وأكثر فعالية. ولا ينبغي أن يشمل الإطار الإشرافي المصارف وحدها، بل يجب أن يشمل أيضا المؤسسات المالية غير المصرفية، وتحديد الدعامتين الأخرين للنظام المالي، أي شركات الأوراق المالية وشركات التأمين.

١٣ - واعتُرف على نطاق واسع بضرورة إنشاء نظام لتأمين الودائع المصرفية، على الرغم من الخطر المعنوي الذي يمكن أن ينطوي عليه. وأثيرت عدة قضايا متصلة بتصميم هذا النظام، كالاتحادات القائمة على الرسوم، والتمويل العام، والضمانات الحكومية، ومشاركة المؤسسات الأجنبية.

١٤ - وبالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالإشراف على النظام المالي ووضع إطار قانوني له، شدد الخبراء أيضا على ضرورة تحرير القطاع المالي الداخلي والخارجي بصورة حذرة وجيدة التسلسل بغية الحد، قدر

الإمكان، من مخاطر الاضطرابات المالية. واتفق عموماً على أن تحرير التجارة ينبغي أن يسبق تحرير القطاع المالي الداخلي، على أن يعقب ذلك تحرير حسابات رأس المال. ولوحظ أن عدداً من البلدان فرضت ضوابط على تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، وأن هذه البلدان كانت من أقل البلدان تعرضاً للآزمات المالية. إلا أنه لا ينبغي أن تسمح البلدان لضوابط رؤوس الأموال بتأخير تنفيذ السياسات والإصلاحات السليمة في القطاع المالي.

ثالثا - المسائل التنظيمية

ألف - عقد اجتماع الخبراء

١- وفقا لتوصية قدمتها لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في الجلسة الختامية لدورتها الثانية المعقودة في ٣ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٩٧^(٧)، عقد اجتماع الخبراء المعني بنمو أسواق رأس المال المحلية، وخاصة في البلدان النامية، وعلاقته باستثمارات الحوافظ المالية الأجنبية في قصر الأمم بجنيف من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨. وافتتح الاجتماع السيد روبنس ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، يوم ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في المكتب:

الرئيس: السيد فرانز ناوشنغ (النمسا)

نائب الرئيس والمقرر: السيد بول ملي (كينيا)

جيم - إقرار جدول الأعمال

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣- أقر اجتماع الخبراء، في الجلسة نفسها، جدول الأعمال المؤقت الذي وُزِع في الوثيقة TD/B/COM.2/EM.4/1. ووفقا لذلك، كان جدول أعمال الاجتماع كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال

٣- نمو أسواق رأس المال المحلية، وخاصة في البلدان النامية، وعلاقته باستثمارات الحوافظ المالية الأجنبية

٤- اعتماد نتائج الاجتماع

دال - الوثائق

٤- كان أمام اجتماع الخبراء، كي ينظر في البند الموضوعي من جدول الأعمال (البند ٣)، تقرير أعدته أمانة الأونكتاد بعنوان "نمو أسواق رأس المال المحلية، وخاصة في البلدان النامية، وعلاقته باستثمارات الحوافز المالية الأجنبية: قضايا للدراسة" (TD/B/COM.2/EM.4/2).

ها - اعتماد التقرير

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥- اعتمد اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨ الاستنتاجات المتفق عليها المبينة في الفرع أولاً أعلاه، وأذن للرئيس بإعداد موجز عن الاجتماع (انظر الفرع ثانياً أعلاه).

الحواشي

(١) بالصيغة التي اعتمدها اجتماع الخبراء في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨.

(٢) انظر تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الثانية (TD/B/44/14-TD/B/COM.2/7)، الفقرة ٥١.

مرفق

الحاضرون*

١- حضر الاجتماع خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	السنغال
الأردن	السودان
اسبانيا	سويسرا
اندونيسيا	الصين
أوروغواي	فرنسا
أوغندا	الفلبين
ايران (جمهورية - الاسلامية)	فنزويلا
ايطاليا	كندا
باكستان	كوبا
البرازيل	كوستاريكا
بنغلاديش	كينيا
بنن	لبنان
بولندا	ماليزيا
بيرو	مصر
بيلاروس	المكسيك
تايلند	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
تركيا	الشمالية
ترينيداد وتوباغو	ناميبيا
تونس	النمسا
جامايكا	النيجر
الجزائر	نيجيريا
الجمهورية التشيكية	الهند
جمهورية كوريا	هنغاريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	الولايات المتحدة الأمريكية
جمهورية مولدوفا	اليابان
رومانيا	اليمن
سري لانكا	اليونان
سلوفاكيا	

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/COM.2/EM.4/INF.1.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

مجموعة دول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادئ
وكالة التعاون الثقافي والتقني
الجماعة الأندية
منظمة العمل العربية
مصرف البلدان الأمريكية للتنمية
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة المؤتمر الإسلامي

٣- وكانت الوكالة المتخصصة والمنظمة ذات الصلة التاليتان ممثلتين في الاجتماع:

صندوق النقد الدولي
منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لمجموعة بلدان الجنوب
شبكة العالم الثالث
الرابطة العالمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
المعهد العالمي لمصارف الادخار

المشاركون في المناقشة

السيد تشارلز فريلاندر، نائب الأمين العام، لجنة بازل للإشراف المصرفي، مصرف التسويات الدولية

السيد هانس غينبرغ، أستاذ، المعهد العالي للدراسات الدولية، مدير المركز الدولي للدراسات النقدية
والمصرفية، جنيف

السيد جيرى هيلينير، أستاذ الاقتصاد، جامعة تورونتو، كندا، منسق مشروع البحوث لمجموعة الـ ٢٤

السيدة ميرى بوديستا، كبيرة المستشارين، معهد شركات الاستثمار، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة
الأمريكية

السيد ميتشل أ. جوست، نائب الرئيس المساعد، باحث ونائب رئيس الخبراء الاقتصاديين، معهد شركات
الاستثمار، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد بيرفكتو ياساي الابن، رئيس لجنة الأوراق المالية والبورصة في الفلبين.
